ولو يكون الطعام تمرا والرفع على تقدير ولو يكون عندكم تمرا على تقدير كان تامة
فان لم يحسن تقدير شاذكرا امتنع الرفع كالابيات السابقة ومثله سيبويه بقولك
امرر بايهم افضل ان زيدا وان عمرا والثاني تقديره ان فقط اذا عاد اسم كان على مجرور
بحرف سواء اقترنت ان بلا ام لا كقولهم مررت برجل صالح الا صالحا فطالح وامرر
بايهم افضل ان زيدا وان عمرا فصالح وزيدا بالنصب على تقديره ان لا يكن صالحا وان
يكن زيدا وحكى يونس فيه الجر على تقدير ان لا امر بصالح او الا اكن مررت بصالح
فقد مررت بطالح واجازه في زيد على تقدير ان مررت بزيد وان مررت بعمرو فوافقه
ابن مالك على اطراده وقصره غيرهما على السماع لان الجر بالحرف المحذوف ممنوع غير
منقاس قال ابو حيان والصواب مع الجمهور لما في الاول من التكلف ولم يسمع مثل
ذلك بعد لو اصلا وقوله وجعل تالي الفاء الى اخره اشارة به الى ان قولهم ان خيرا فخير المثال
السابق يجوز فيه ايضا الرفع والنصب والاول ارجح لان المحذوف معه شيء واحد
وهو المبتدا ومع النصب شيئان وهما ونوع الاسمية بعد فا الجزا اكثر والتقدير
في الرفع فالذي يجزى به خير والنصب على حذف كان واسمها اي كان الذي يجزى به خيرا
او على الحال وهو يلقاه خيرا او على المفعول بفعل لائق اي فهو يجزيه او يعطي خيرا او عمل
شر لك ان في مسئلة ان خيرا فخيرا اربعة اوجه احسنها نصب الاول ورفع الثاني
واضعفها عكسه وبينهما نصبهما ورفعهما ثم قال الشلوبين انهما متكافئان لان ما
في نصب الاول من الحسن يقابله قبح رفعه وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن
رفعه وقال ابن عصفور بل رفعهما احسن لقلة الاضمار فيهما بالنسبة الى نصبهما •
القسم الثاني ما يجوز بقلة وذلك في ثلاث صور الاولى والثانية بعد هلا
وألا قال ابو حيان يجري مجراها لو وغيرها من الحروف الدالة على الفعل اذا تقدم ما يدل
عليه لكنه ليس بكثير الاستعمال الثالثة بعد لدن كقوله • من لد شولا فالى اتلائها
البيت لدان كانت شولا والشول بفتح المعجمة التي ارتفعت البانها من النوق واحدها
شائلة لا شائل والاتلاء بالفوقية ان يتلوها اولادها وقوله وقول التسهيل
وشبهها مثاله قوله • ازمان قومي والجماعة كالذي • لزم الرحالة ان تميل مميلا
قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة القسم الثالث ما يجب وذلك
في صورتين الاولى بعد ان المصدرية اذا عوض منها ما كقوله ابا خراشة اما انت
ذا نفر اي لان كنت فحذف اللام اختصارا ثم كان كذلك فانفصل الضمير وجي
بما عوضا عنها والتزم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه والمرفوع بعدها
اسم كان والمنصوب خبرها هذا هو الصحيح في المسئلة وبقي فيها اقوال اخر
زعم بعضهم ان كان المحذوفة فيها تامة والمنصوب حال وزعم ابو علي وابن جني ان ما
هي الرافعة الناصبة لكونها عوضا من الفعل فنابت منابه في العمل وزعم المبرد
ان ما زائدة لا عوض فيجوز ظهارها ورد بقولهم اما كنت منطلقا انطلقت ورده بان
هذا كلام جرى مجرى المثل فيقال كما سمع ولا يغير وليس هذا الموضع من مواضع [illegible]

زيادة

زيادة ما الثانية بعد ان الشرطية اذا عوض منها ما وذلك قليل بالنسبة
للاول كقولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره وقول الراجز • امرعت
الارض لو ان مالا • لو ان نوقا لك او جمالا • او ثلة من غنم اما لا • اي ان كنت لا
تجد غيرها وما عوض من كان واسمها وادغمت نون ان في ما لتقارب مخرجهما ولاتي الثانية
... تجد غيرها وانما كان هذا قليلا لكثرة الحذف ومما يحذف مع المكسورة
معوضا منها ما المانع هذا لو قلت اما كنت منطلقا انطلقت لانت ما زائدة
لا عوضا ولا يجوز اما انت منطلقا انطلقت بحذف كان ص ويحذف نونها ساكنة
جزما والتامة اقل ما لم توصل بضمير او ساكن خلافا ليونس ش يجوز حذف نون
كان تخفيفا بشروط ان تكون مضارعا بخلاف الماضي والامر مجزوما بالسكون
بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف وان لا توصل بضمير نحو ان يكنه فلن
تسلط عليه ولا ساكن نحو لم يكن الذين كفروا مثال ما اجتمعت فيه الشروط ولم اك
بغيا لم نك من المصلين فلم يك ينفعهم ايمانهم وسواء في ذلك الناقصة كما مثلنا والتامة
لكن الحذف فيها اقل نحو وان تك حسنة بالرفع قال ابو حيان وحذف هذه النون
شاذ في القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحروف
العلة وانما لم يجز عند ملاقاة الضمير لان الضمير يرد الشيء الى اصله كما رد نون لدن اذا اضيفت
اليه فقيل لدنه ولم يجز عند الساكن لانها تحرك حينئذ فيضعف الشبه واجاز
يونس حذفها مع الساكن ووافقه ابن مالك تمسكا بنحو قوله لم يك الحق سوى ان هاجه
رسم دار قد تعفى بالسرر • وقوله • فان لم تك المراة ابدت وسامة • وقوله اذا لم
تك الحاجات من همة الفتى • والجمهور قالوا ان ذلك ضرورة وما قاله ابن مالك
من ان النون حذفت للتخفيف وثقل اللفظ والثقل بثبوتها قبل الساكن اشد
فيكون الحذف حينئذ اولى ورده ابو حيان بان التخفيف ليس هو العلة انما العلة
كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة وقد ضعف الشبه لما تقدم من ان الحذف منها
والعلة الموجبة تزول بزوال بعض اجزائها ص مسئلة الحق بليس احرف احدها
ما النافية عند اهل الحجاز وزعم الكوفية النصب بعدها باسقاط الباء وشرطه
بقاء النفي لا ان نقض بالا وانما لم ينصب ان نزل الثاني منزلة الاول
الا كان صفة ... خلافا للضعفا ولا تغني جواز الرفع ... وجوز الكوفية
نصبه ونفي كافة ما نافيه خلافا لهم وما خلافا للفرد وتاخير الخبر خلافا للفرا
مطلقا وللاخفش زعم الا وقيل نصبه لغة ومعموله خلافا لابن كيسان وسمعه الزما
مرفوعا ايضا وفي تقدم الظرف ثالثها الاصح عندهم يجوز معمولا لا خبرا وعدي
عليه ولا يقدم معمول مما بحال ... يجوز ان قصد الرد ش اصل العمل للافعال
بدليل ان كل فعل لا بد له من فاعل الا ما استعمل زائدا نحو كان او في معنى الحرف نحو قلما
او توبع غيره نحو حبذا وما عمل من الاسما فلشبهه بالفعل واما الحروف فتقديرها انها
اختصرنا دخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه وانما لم يجد من اختص ولكن

فلانك في ضيق

الكلام على ما النافية المشبهة بليس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)